

والملتبوة الحرة من بين البلاء ولا منها والمتوفى عنها زوجها الخارج منها
وبعض الذليل والليت في غير منزلها وعلى المعتدة ان تعتد في منزل الذي
يضاف اليها السكني حال وقوع الفرية فان كان نفيها من دار الميت
لا يفيها واخرجها الورثت من نفيهم انتقلت ولا يجوز ان يسافر الزوج
بالمطقة الرجعية واذا اطلق الرجل امرأته طلاقاً فبأيها ثم تزوجها في عدتها
وطلقها قبل ان يدخل بها فعليه مهرٌ كاملاً وعليها عدة مستقبله وقال
محمد بن الله بنحو المهر وعليها تمام العدة الا ولي وثبتت ولد المطلقة
الرجعية اذ جاءت به شنتين او اكثر لم تقر بانقضاء العدة فان جاءت
به اكثر من شنتين ثبت نسبها وكانت رجعية والمبتوتة ثبت نسب
ولدها اذ اجازت به لا قبل من شنتين واذا جاءت به لتمام شنتين من
يوم الفرية لم يثبت نسب الا ان يدعيه ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها
من بين الوفاة وبين سنتين واذا اعتزفت المعتدة بانقضاء عدها
عدتها ثم جاءت بولد لا قبل من ستة اشهر يثبت نسب وان جاءت ستة
اشهر

اشهر لم يثبت نسب واذا ولدت المعتدة ولد لم يثبت نسب عند ابي حنيفة
الا ان يشهد بولدها رجلان او رجل واحد وان يكون هنالك حبل طلقاً
واعترف من قبل الزوج فيثبت النسب من غير شهادة وقال ابو يوسف ومحمد
ويثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة واذا تزوج امرأة فماتت بولدها لا قبل
ستة اشهر من ديوم تزوجها لم يثبت نسب وان جاءت به ستة اشهر
فصاعد يثبت نسبها ان اعترف الزوج او سكوت وان بعد الولادة ثبت
بشهادة امرأة واحدة فشهد بالولادة واكثر مدة الحمل ستان واقله
ستة اشهر واذا اطلق الذي لم يثبت نسب فله عدة عليها وان تزوجت الحامل
من الزنا جاز النكاح ولا يبطؤها حتى تضع حملها **كتاب النفقة**
النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا سلمت به
نفسها في منزل فعليها نفقتها وكسوتها وسكنها ما يعتد ذلك بحالها
جميعاً وممن كان الزوج او مصرراً فان امتنع من تسليم نفسها
حق عليها مهرها فلها النفقة وان نشرة فلا نفقة لها حتى يعود